مدارس الفكر الاقتصادي

ثانيا: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية:

برزت المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية للاقتصاد في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث وعاشت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل.

هيمنت نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام 1870 وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

سميت بالكلاسيكية للتغيرات والإضافات الطارئة عليها منذ ستينات القرن العشرين، وذلك لتمييزها عن الليبرالية الاجتماعية.

1. أهم مفكرين في المدرسة الكلاسيكية:

– آدم سميث (Adam Smith): يعتبر مؤسس الفكر الكلاسيكي ومذهب الحرية الاقتصادية، وله الفضل في ترسيخ الاقتصاد كعلم، من مؤلفاته "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المعروف اختصارا بـ "ثروة الأمم" الذي نشر في مارس 1776 بلندن، لقي الكتاب نجاحا باهرا وأعيد نشره عدة مرات وترجم إلى عدة لغات خلال بضعة أعوام، كما كان له بالغ الأثر في توجيه السياسة الاقتصادية لإنجلترا، وقد اعتمدت أفكاره في وضع ميزانيات الدولة وفي إصلاح منظومة الضرائب.

آمن آدم سميث بأن العمل المنتج للسلع والخدمات هو المقياس الحقيقي لثروة الأمم، كما تكلم عن نظرية الميزة المطلقة التي تدعو إلى ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تحسن إنتاجها بأقل تكلفة مقارنة مع دولة أخرى واستيراد بقية السلع من أجل مضاعفة حجم السلع المنتجة في العالم ورفاهية الجميع، وقد صاغ سميث الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي:

- آلية الأسعار تقود الأسواق إلى حالة التوازن.
- المصلحة الشخصية هي التي تحفز الناس وتقود العالم (نظرية اليد الخفية التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة الجميع، كأن يداً خفية تعمل على السير بالناس في اتجاه النظام بدلا من الفوضى).
- توزيع العمل والتخصص هما مصدر الفعالية الإنتاجية.
- المنافسة قادرة على لعب دور الضبط بنجاعة.
- السوق كفيل بتحويل المصالح الشخصية الأنانية للأفراد إلى مصلحة جماعية.
- **دافيد ريكاردو (David Ricardo)**: اعتمد على نظريات آدم سميث في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي" الصادر عام 1817م، وقد اشتهر قبلا بمقالاته عام 1815م حول "أثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح"، ولقي كتابه الثاني عن "الاقتصاد السياسي والضرائب" نفس الشهرة.

لأفكار ريكاردو صدى عميق في عصرنا الحالي خاصة بالنسبة لنظرية القيمة ونظرية رأس المال، وقد أشار من خلال أفكاره أيضا إلى أن ملاك الأراضي الزراعية عادة ما يحاولون تحقيق الثروة على حساب الطبقات الأخرى من المستهلكين، واعتقد ريكاردو أن المرتبات وأجور العمال وأيضا أرباح المنظمين والرأسماليين الصناعية لا يمكن زيادتها إلا بزيادة إنفاق باقي طبقات المجتمع، وأشار إلى أن تلك الأرباح عادة ما تتجه إلى الانخفاض مما يؤدي إلى وصول الصناعة إلى حالة الركود والسكون النسبي.

Õ **توماس روبورت مالتوس (Thomas Malthus)**: كان سبب شهرته مؤلفه حول بحث كيفية الموائمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية، حيث أوضح من خلاله أن نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية فيما يتزايد عدد السكان طبقا لمتوالية هندسية، ولذا يجب اتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان أو سيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات.

لم يكن مالتوس من مؤيدي تدخل الدولة واعتبر أن هذا التدخل عديم الجدوى، لأن القوانين الطبيعية تعتبر من قبيل القوانين الحتمية التي لا مفر من وجودها، كما أن الحل الوحيد بالنسبة لمشكلة تزايد السكان إنما يكون في أيدي الأفراد أنفسهم وليس في أيدي المسؤولين.

2. أهم الأفكار الاقتصادية عند الكلاسيك:

– المصلحة الخاصة تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة، أي كما أشار إلى ذلك مفهوم "اليد الخفية" لآدم سميث، الذي يرى بأن الإنسان أناني بطبعه لكنه ليس سلبياً بالضرورة، فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة، ولكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه، وهكذا تتحقق المنفعة العامة انطلاقاً من سعي كل شخص نحو تحقيق مصلحته الخاصة، كذلك هو الأمر بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات والشركات) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا كفيل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.

– المنافسة الكاملة في الأسواق، سواء كانت أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل، حيث تسعى المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن، وبالتالي تحقق أعلى فاعلية للأسواق تؤدي إلى الرفاه الاقتصادي.

– حرية الأسواق ليس مرتبطاً بالأسواق الداخلية فقط، بل السوق العالمي أيضا، حيث تجري فيه المبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير، وحسب نظرية الميزة النسبية فإنه إذا تحققت شروط السوق التنافسي في السوق العالمي كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول، وهذا فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

– عدم تدخل الدولة، إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للمجتمع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي، وعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في نطاق ضيق كتنظيم الملكيات، تقديم خدمات التعليم، الشرطة، القضاء، الدفاع عن سيادة الدولة وغيرها من الأعمال العامة التي تساعد على تهيئة المناخ اللازم لقيام العمليات الاقتصادية داخل الأسواق، وتدخل الدولة في الأسواق يهدد المنافسة الكاملة ويفسد عملها الطبيعي الفعال.

– النقود وسيلة وليست غاية في الفكر الكلاسيكي، فهي عبارة عن "عربة لنقل قيم المنتجات" من فريق إلى آخر، وظيفتها تسهيل التبادل، والغاية هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها وجمع الثروة، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات يرتفع الطلب على النقود أيضاً، لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل.

– الثروة الحقيقية تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد، فالفكر الكلاسيكي يثمن الموارد الاقتصادية للدولة، من عمل، رأس المال، الأرض وكذلك الأعمال الحرة فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة وإنتاج، كما اهتموا بالتبادل التجاري الدولي الذي يسهم في ثروة الأمة.

3. الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي:

شهدت بلدان النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرن 19 أزمات اقتصادية عارضة بفعل قوانين السوق والمنافسة الكاملة والتوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل التي قام عليها الفكر الكلاسيكي.

إلا أن الأزمات تراكمت وشكلت فيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933، وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وتحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار وتغيراته التي اهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة السلوك الذي تسلكه النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي، وهذا جاء التحليل الجديد "النظرية الكينزية " الذي صاغه الاقتصادي **جون مينارد كينز**، أين قام بدراسة وتحليل الأزمة واستخلص ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي ظل سائدا حتى ظهور الأزمة.

إن نظرية كينز في تغيرات المستوى العام للأسعار ترتبط ارتباطا وثيقاً بنظريته في التشغيل وتحديد الدخل القومي، وأهم ما جاء به كينز من خلال نظريته التي تختلف عن التحليل الكلاسيكي، ما يلي:

- يعتمد التحليل التقليدي على قانون ساي الذي يرى أن العرض يخلق طلب مساو له، والعرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل، حيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل، لكن كينز انتقد هذه النظرية وأكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.
- على عكس الفكر التقليدي الذي يرى أن العرض متغير مستقل والطلب متغير تابع حسب الكلاسيك، يرى كينز عكس ذلك أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل والذي يتكون من الطلب على الاستهلاك ومن الطلب على الاستثمار، فالتوازن الاقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى.
- ربط كينز أيضا بين نظرية المستوى العام للأسعار ونظرية القيمة، في حين أن الكلاسيك حددوا قيمة السلعة بناءاً على مبدأ التكلفة والطلب. واعتمدوا في تحديد المستوى العام للأسعار على كمية النقود دون الأخذ بمبدأ تحديد قيمة السلعة.
- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وأنه الوحيد المتحكم في تحديد قرار الاستثمار، غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع كأساس عند اتخاذ قرار الاستثمار.
- في الفكر الكلاسيكي في ظل نظرية النقود أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطراً على الاقتصاد القومي يجب تفاديه، بحيث تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود من خلال ارتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار، بينما في الفكر الكينزي يجب أولا النظر إلى المرحلة التي يعيشها الاقتصاد القومي، فمثلا إذا أرادت الدولة القضاء على البطالة والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل فإنها تزيد من كمية النقود وبالتالي يزداد الطلب النقدي ويرتفع التشغيل والإنتاج، كما يجب النظر أيضا إلى أثر كمية النقود على الطلب الفعلي، ومن ثم أثر الطلب الفعلي في زيادة مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد القومي. وقد أعطى التحليل الكينزي أهمية كبيرة للنقود في تحديد مستوى الدخل والتشغيل في الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، وهذا استطاع الربط بين النظرية النقدية ونظرية التشغيل والدخل.

بالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة إلا أنه لا يمكن أن ننكر قيمة الأفكار والنظريات التي قدمتها في مجال الاقتصاد والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير ليتمم و يضيف على ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك، أو تبيان مواطن الخلل والنقص فيه، أو حتى ليناقضه ويثبت عكسه.